بعد عدم استجابة سلطات الدولة لمطالبه..

«القضاة الجنوبي» يعلن تشكيل هيئة عليا لإدارة شؤون السلطة القضائية

العاصمة عدن «الأمناء» خاص:

أعلن نادي القضاة الجنوبي عن تشكيل هيئة عليا لإدارة شؤون السلطة القضائية في الجنوب والبدء بالفتح التدريجي للمحاكم والنيابات، عقب إغلاق دام أشهر.

وقال النادي في بيان له - حصلت «الأمناء» على نسخة منه - إن الهيئة العليا ستقوم بمهام تسيير الشؤون القضائية بالمحاكم والنيابات التي ستفتح جزئيا ولمدة يومين بالأسبوع، بدءًا من الأحد القادم.

وجاء بيان نادي القضاة الجنوبي:

«بيان صادر عن نادي القضاة الجنوبي بشأن إدارة وتسيير شئون السلطة القضائية:

إن عدم استجابة سلطات الدولة وقياداتها الى مطالب القضاة بشأن إصلاح وتصحيح أوضاع السلطة القضائية وتفعيل دورها المحوري في أداء رسالتها على نحو يعزز الثقة بالعدالة وتقريبها بين المواطنين، وعدم الالتفات إلى الرؤية الذي قدمها النادي لإصلاح منظومة العدالة الذي عبث في مفاصلها مجلس القضاء الأعلى، وارتكب الخروقات الدستورية والقانونية في إصدار العديد من القرارات المخالفة للقانون، وما طال ميزانية السلطة القضائية من فساد وعبث قيادات هيئاته بها واستمرارها بذلك حتى في ظل توقّف العمل في عموم المحاكم والنيابات، نتج عنه نوع من الشعور ساد القضاة والمواطنين على حد سواء من أن سلطات الدولة وقياداتها غير مبالية بانهيار السلطة القضائية المتبقية والفاعلة على أرض الواقع، ودليل ذلك أن تلك السلطات لم تقم بأي إسهامات كتقديم مبادرات فيها من المعالجات والحلول الكفيلة بوقف تدهور وانهيار السلطة القضائية بسبب عجز وفشل مجلس القضاء الأعلى وسوء إدارته لشئون السلطة القضائية المناط به القيام بها وفقاً لقانون السلطة القضائية، وما يمارسه من تصرفات وأعمال تؤكد أن هناك جهات وأطرافا في مؤسسة رئاسة الدولة لا تريد استقرار الأوضاع وتطبيع الحياة في محافظات الجنوب ومن بينها أوضاع السلطة القضائية.

إن نادي القضاة الجنوبي، المعبّر عن الإرادة الجمعية للقضاة، ما كان له أن يتخذ قراره بوقف العمل في عموم المحاكم والنيابات بحسب البيان الصادر بتاريخ 3/2/2021م لولا الضرورة التي ألجأته في اتخاذه لإنقاذ السلطة القضائية من الانهيار، وكان يأمل أن تكون هناك استجابة عاجلة لوضع المعالجات والحلول للحفاظ على السلطة القضائية لما تمثله هذه السلطة من أهميه في إرساء مبادئ العدالة وحماية الحقوق والحريات العامة ووضع الضمانات الكفيلة لها، مع أن النادي في تاريخ 9/6/2021م أطلق رؤية فيها من المعالجات والحلول لإصلاح وتصحيح أوضاع السلطة القضائية وسوء إدارته لشئون السلطة القضائية، إلا أن تلك الرؤية قوبلت بعدم الاستجابة، وبالتالي فإن النادي يؤكد أن بقاء وضع السلطة القضائية بحالة من العجز والشلل، وصمت رئاسة الدولة للشهر السابع وعدم استجابتها لمطالب القضاة، وما سبّب ذلك من معاناة وضرر للمواطنين، يجعله ولما تقتضيه الضرورة والصالح العام ولِما وُجّه إليه من مناشدات المواطنينَ والمحاميين والأكاديميين في أن يتخذ كل الوسائل الممكنة لما من شأنها حماية منظومة العدالة من الانهيار والتخفيف من الضرر الذي لحق المواطنين بسبب تجاهل مؤسسة الرئاسة لما آل إليه وضع القضاء وعدم وجود النية الحقيقية لإصلاح القضاء، وبحسب ما جاء في بيانات النادي المشدّدة على ضرورة إقالة مجلس القضاء الأعلى وإعادة هيكلته، وما أشارٍ فيها النادي من أنه سيلجأ مضطراً إلى إدارة شئون السلطة القضائية بعيداً عن مجلس القضاء الأعلى، وذلك حرصاً منه للحفاظ على السلطة القضائية من الانهيار الكامل الذي كان مجلس القضاء الأعلى المتسبب الرئيسي في كل ذلك، وحتى يبقى للقانون سيادته وقوته ولا تفقد مكانته في تسيير شئون العامة.

وإزاء كل ذلك فإن نادي القضاة الجنوبي وهو مستندٌ للإرادة الجمعية لأعضاء السلطة القضائية، وبعد التواصل والتشاور المستمر مع رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف في المحافظات وأعضاء من هيئة التفتيش القضائي اتخذ القرارات التالية:

تشكل هيئة عليا لإدارة شئون السلطة القضائية، تسمى (الهيئة العليا لإدارة شئون السلطة القضائية) تتشكل من رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف في محافظات الجنوب ومن عدد من أعضاء التفتيش والمكتب التنفيذي لنادي القضاة الجنوبي.

تتولى الهيئة العليا مهام إدارة وتسيير شئون السلطة القضائية مؤقتاً، وتسهيل أي عراقيل أو معوقات في أعمال السلطة القضائية في المحافظات، والحفاظ على مكانة القضاء وحمايته وتعزيز هيبته بما يكفل أداء رسالته.

تكون الهيئة بحالة انعقاد دائم، لمناقشة التقارير المقدمة إليها من الهيئات القضائية في المحافظات عن أداء الأعمال في المحاكم والنيابات، وتذليل الصعوبات التي قد ترافق أعمال المحاكم والنيابات في أي محافظة من المحافظات، وللهيئة اتخاذ كافة الإجراءات بشأن ذلك، وعدم السماح لأي جهة التدخل في أي شأن من شئون القضاء.

رفع تعليق العملٍ في عموم المحاكم والنيابات جزئياً، تسهيلا للمواطنين والتخفيف من معاناتهم، على أن يباشر القضاة في عموم المحاكم والنيابات أعمالهم يومي الأحد والاثنين من كل أسبوع، للنظر في القضايا المستعجلة المبينة في القانون، وكافة الطلبات وأعمال التوثيق ابتداءً من يوم الأحد الموافق 22/8/2021م.

استمرار عدم التعامل أو القبول بأي قرارات أو توجيهات أو أوامر يتم إصدارها من قبل رؤساء الهيئات القضائية بمجلس القضاء الأعلى.

بقاء الوضع كما هو عليه في المجمع القضائي ومكتب النائب العام بالعاصمة عدن، على أن يتم نقل الشعب الابتدائية والمحكمة الإدارية والمرور والنيابات الابتدائية المتواجدة في المجمع القضائي مؤقتاً إلى أماكن أخرى يتم ترتيبها بنظر الهيئة العليا.

تكليف رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف بالمحافظات بالجلوس مع المحافظين ومدراء الأمن بمحافظاتهم لتوفير الحماية الأمنية لمقرات المحاكم والنيابات أثناء عملها.

على المكتب التنفيذي لنادي متابعة حقوق القضاة والموظفين الإداريين فيما يخص بدل التطبيب وكذا متابعة صرف رواتب الموظفين الإداريين الذي تم تعيينهم بقرار صادر عام 2020 ولم تصرف رواتبهم منذ عام، وأي طلبات أخرى يراها النادي».

الجمهورية اليمنية
نادي القضاة الجنوبي
المكتب التنفيذي

التاريخ: ١٥/ ٨/ ٢٠٢١م
المرفقات: البيان 3 صفحات

بيان صادر عن
نادي القضاة الجنوبي
بشأن إدارة وتسيير شئون السلطة القضائية

إن عدم استجابة سلطات الدولة وقياداتها الى مطالب القضاة بشأن إصلاح وتصحيح أوضاع السلطة القضائية وتفعيل دورها المحوري في إداء رسالتها على نحو يعزز الثقة بالعدالة وتقريبها بين المواطنين، وعدم الالتفات الى الرؤية الذي قدمها النادي لاصلاح منظومة العدالة الذي عبث في مفاصلها مجلس القضاء الأعلى، وارتكب الخروقات الدستورية والقانونية في اصدار العديد من القرارات المخالفة للقانون، وما طال ميزانية السلطة القضائية من فساد وعبث قيادات هيئاته بها واستمرارها بذلك حتى في ظل توقف العمل في عموم المحاكم والنيابات، نتج عنه نوع من الشعور ساد القضاة والمواطنين على حد سواء من أن سلطات الدولة وقياداتها غير مبالية بانهيار السلطة القضائية المتبقية والفاعلة على أرض الواقع. ودليل ذلك أن تلك السلطات لم تقم بأي اسهامات كتقديم مبادرات فيها من المعالجات والحلول الكفيلة بوقف تدهور وانهيار السلطة القضائية بسبب عجز وفشل مجلس القضاء الأعلى وسوء إدارته لشئون السلطة القضائية المناط به القيام بها وفقا لقانون السلطة القضائية وما يمارسه من تصرفات وأعمال تؤكد بأن هناك جهات وأطراف في مؤسسة رئاسة الدولة لا تريد استقرار الأوضاع وتطبيع الحياة في محافظات الجنوب ومن بينها أوضاع السلطة القضائية.

إن نادي القضاة الجنوبي المعبر عن الارادة الجمعية للقضاة، ما كان له أن يتخذ قراره بوقف العمل في عموم المحاكم والنيابات بحسب البيان الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣م لولا الضرورة التي ألجأته في اتخاذه لانقاذ السلطة القضائية من الانهيار. وكان يأمل أن تكون هناك استجابة عاجله لوضع المعالجات والحلول للحفاظ على السلطة القضائية لما تمثله هذه السلطة من أهميه في ارساء مبادى العدالة وحماية الحقوق والحريات العامة ووضع الضمانات الكفيلة لها، مع أن النادي في تاريخ ٢٠٢١/٦/٩م أطلق رؤية فيها من المعالجات والحلول لاصلاح وتصحيح أوضاع السلطة القضائية. الا ان تلك الرؤية قوبلت بعدم الاستجابة. وبالتالي فإن النادي يؤكد بأن بقاء وضع السلطة القضائية بحالة من العجز والشلل، وصمت رئاسة الدولة وعدم الاستجابتها لمطالب القضاة. وما سبب ذلك من معاناة وضرر للمواطنين. يجعله ولما تقتضيه الضرورة والصالح العام ولما وجه اليه من مناشدات المواطنين والمحاميين والاكاديميين في أن يتخذ كل الوسائل الممكنة لما من شأنها حماية منظومة العدالة من الانهيار والتخفيف من الضرر الذي لحق المواطنين بسبب تجاهل مؤسسة الرئاسة لما آل اليه وضع القضاء وعدم وجود النية الحقيقية لاصلاح القضاء، وبحسب ما جاء في بيانات النادي المشددة على ضرورة إقالة مجلس القضاء الأعلى وإعادة هيكلته. وما أشار فيها النادي من أنه سيلجأ مضطرا الى إدارة شئون السلطة القضائية بعيدا عن مجلس القضاء الأعلى وذلك حرصا منه للحفاظ على السلطة القضائية من الانهيار الكامل الذي كان مجلس القضاء الأعلى المتسبب الرئيسي في كل ذلك، وحتى يبقى للقانون سيادته وقوته ولا تفقد مكانته في تسيير شئون العامة.

وإزاء كل ذلك فإن نادي القضاة الجنوبي وهو مستندا للإرادة الجمعية لأعضاء السلطة القضائية، وبعد التواصل والتشاور المستمر مع رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف في المحافظات وأعضاء من هيئة التفتيش القضائي اتخذ القرارات التاليه:

((١)) تشكل هيئة عليا لادارة شئون السلطة القضائية تسمى (الهيئة العليا لادارة شئون السلطة القضائية) تتشكل من رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف في محافظات الجنوب ومن عدد من أعضاء التفتيش والمكتب التنفيذي لنادي القضاة الجنوبي.

((٢)) تتولى الهيئة العليا مهام إدارة وتسيير شئون السلطة القضائية مؤقتا. وتسهيل أي عراقيل أو معوقات في أعمال السلطة القضائية في المحافظات. والحفاظ على مكانة القضاء وحمايته وتعزيز هيبته بما يكفل أداء رسالته.

((٣)) تكون الهيئة العليا بحالة انعقاد دائم لمناقشة التقارير المقدمة إليها من الهيئات القضائية في المحافظات عن أداء الأعمال في المحاكم والنيابات. وتذليل الصعوبات التي قد ترافق أعمال المحاكم والنيابات في أي محافظة من المحافظات. وللهيئة اتخاذ كافة الإجراءات بشأن ذلك. وعدم السماح لأي جهة التدخل في أي شأن من شئون القضاء.

((٤)) رفع تعليق العمل في عموم المحاكم والنيابات جزئيا. تسهيلا للمواطنين والتخفيف من معاناتهم. على أن يباشر القضاة في عموم المحاكم والنيابات أعمالهم يومي الأحد والاثنين من كل أسبوع. للنظر في القضايا المستعجلة المبينة في القانون. وكافة الطلبات وأعمال التوثيق.. ابتداء من يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٨/٢٢م.

((٥)) استمرار عدم التعامل أو القبول بأي قرارات أو توجيهات أو أوامر يتم إصدارها من قبل رؤساء الهيئات القضائية بمجلس القضاء الأعلى.

((٦)) بقاء الوضع كما هو عليه في المجمع القضائي ومكتب النائب العام بالعاصمة عدن. على أن يتم نقل مقرات شعب محكمة استئناف عدن ومحكمتي الإدارية والمرور الابتدائيتين والنيابات الابتدائية المتواجدة في المجمع القضائي مؤقتا الى أماكن أخرى يتم ترتيبها بنظر الهيئة العليا.

((٧)) تكليف رؤساء محاكم ونيابات الاستئناف بالمحافظات بالجلوس مع المحافظين ومدراء الأمن بمحافظاتهم لتوفير الحماية الأمنية لمقرات المحاكم والنيابات أثناء عملها.

((٨)) على المكتب التنفيذي متابعة حقوق القضاة والموظفين الاداريين فيما يخص بدل التطبيب وكذا متابعة رواتب الموظفين الاداريين الذين تعيينهم بقرار صادر عام ٢٠٢٠م ولم تصرف رواتبهم منذ عام. وأي طلبات أخرى يراها النادي.

والله الموفق..

العاصمة عدن: الأحد الموافق ١٥/ ٨/ ٢٠٢١م

نادي القضاة الجنوبي

المحاكم والنيابات ستفتح جزئيا لمدة يومين في الأسبوع

سلطات الدولة وقياداتها غير مبالية بانهيار السلطة القضائية

انهيار سلطة القضاء سببه عجز وفشل مجلس القضاء الأعلى